

الترجيح بالأقيس في المسائل الصوتية عند النحويين والصرفيين- دراسة تحليلية

المدرس المساعد عكاب صكر عبد الله

الأستاذ الدكتور محمد عبد كاظم

قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

يتناول هذا البحث مسائل الترجيح بالأقيس في المسائل الصوتية لدى النحويين والصرفيين، من خلال دراسة نماذج مختارة من المستوى الصوتي، بقصد بيان الوجه الراجح في القياس الصوتي، والكشف عن العلل التي بُنيت عليها تلك الترجيحات. وقد اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع آراء العلماء في القضايا المدروسة، واستقراءها استقراءً دقيقاً، ثم موازنتها وتحليلها؛ للكشف عن أسس الترجيح وأبعاده. وتنوعت مسائل الترجيح بالأقيس في المستوى الصوتي على ظواهر متنوعة، أهمها الإدغام والإبدال وتسهيل الهمزة، والوقف، وتدور علل الترجيح بالأقيسية على مراعاة الحكم والبقاء على الأصل. ويهدف البحث إلى تتبع دور القياس في بناء الأحكام الصرفية، وبيان الأسس التي اعتمدها علماء النحو والصرف في الترجيح.

الكلمات المفتاحية: الترجيح، القياس، الترجيح بالأقيس، الإدغام، الإبدال، تسهيل الهمزة، الوقف، مخرج الضاد، المستوى الصوتي، القراءات القرآنية.

Preference through Analogy in Phonological Issues among Grammarians and Morphologists: An Analytical Study

Assistant Lecturer Akkab Sakar Abdullah

Prof.Dr. Muhammad Abid Kadhem

Department of Arabic Language, College of Arts, University of Basra

Abstract

This study examines the issue of preference through stronger analogy in phonological matters as discussed by Arabic grammarians and morphologists. It investigates selected examples from the phonological level with the aim of identifying the most preferable analogical forms and revealing the underlying principles upon which such preferences were established. The research adopts a descriptive-analytical approach by tracing and carefully examining the opinions of scholars on the selected issues, comparing and analyzing them in order to uncover the foundations and dimensions of analogical preference.

The study demonstrates that preference based on stronger analogy appears in a variety of phonological phenomena, most notably assimilation, substitution, the facilitation of the hamza, and pausal forms. The justifications for these preferences are generally connected to preserving linguistic principles and maintaining the original form. The research also seeks to explore the role of analogy in shaping morphological judgments and to clarify the criteria employed by grammarians and morphologists in establishing preference among competing linguistic forms.

Keywords: preference, analogy, preference through stronger analogy, assimilation, substitution, facilitation of the hamza, pause, articulation of the letter dād, phonological level, Qur'anic readings. ♦

♦ Received: 09 /02/2026

Accepted: 06/04/2026

المقدمة

إنَّ القارئ في كتب النحويين والصرفيين - لا سيما القدامى منهم - يلحظ أنَّهم لا يطلقون ترجيحاتهم وأحكامهم النحوية والصرفية بلا تمحيص لمرادها، فنجد أنهم يحكمون بأحكام أصولية ثابتة كالواجب والمطرّد والكثير والقليل والنادر والشاذ وغيرها، وأحياناً يطلقون ترجيحات تبدو في وهلتها الأولى متقاربة الدلالة كالأبلغ والأشهر والأفصح والأقيس والأوجه والأجود وغيرها، وقد اقتطفت إحدى هذه الترجيحات التي لم أجد عليها دراسة فيما سبق وهي قضية (الأقيس) فجاء عنوان البحث: (الترجيح بالأقيس في المسائل الصوتية عند النحويين والصرفيين - دراسة تحليلية -).

إنَّ هذا الموضوع بكل تجرد يحتاج للرأي والرأي الآخر، فالأقيس بحقيقته مقارنة بين حكمين أو رأيين أو أكثر مع ترجيح أحدها، ويأتي دور الباحث لخصر هذه الترجيحات الصوتية في المسائل الصوتية، وبيان علة هذه الأرجحية. وأودَّ أن أنوه إلى قدم هذه الترجيحات اللغوية في كتب المتقدمين كما وجدناه عند سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم، إلا أن المتأخرين، لا سيما علماء القرن السابع والثامن والتاسع، هم أكثر بياناً وتوضيحاً وكشفاً لعلل الأقيسة؛ لأنَّهم شرحوا كتب المتقدمين.

وجاء هذا البحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإدغام: وشمل الألفاظ: (فرط، وادّكر)

المطلب الثاني: الإبدال، وتسهيل الهمزة، فالإبدال كان فيه: (إبدال الهمزة واؤاً، وأبدال العين)، وتسهيل الهمزة احتوى على: (إيدام، ورويا).

المطلب الثالث: مخرج الضاد والوقف، وفيه: (مخرج الضاد، والوقف، والروم والإشمام).

يُختم البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائج البحث، ثم قائمة للمصادر والمراجع.

وأهم مصادر الدراسة الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، وأصول النحو لابن السراج، وشرح كتاب سيبويه للرماني، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، وكتب ابن جني كالمنصف، والخصائص، والمفصل للزمخشري وشروحه، والكنّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، وهمع الهوامع للسيوطي، وشروح الألفية لابن مالك.

لا شك أنَّ مسألة الترجيح في الدرس الصوتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقياس؛ إذ كثيراً ما نجد أنّ علماء العربية يلجؤون إلى القياس عند تعارض الأقوال أو اختلاف الأوجه اللغوية، فنجدهم يجعلونه معياراً يُرَجَّح به أحد القولين على الآخر. فالقياس عندهم ليس مجرد وسيلة لتوليد الأحكام، لا؛ بل هو أداة للمفاضلة بين الآراء النحوية، فإذا ورد في المسألة أكثر من وجه، نظروا في مدى موافقة كلّ منها للقياس المطّرد في كلام العرب، فما كان أقرب إلى القياس وأشدّ موافقة لأصول العربية قدّموه على غيره، وحكموا له بالأقيس؛ ولهذا تكثر في كلامهم عبارات نحو: (هذا أقيس)، أو (هو الأقيس) أو (فالأقيس)... وهي عبارات تدلّ على اعتمادهم القياس معياراً للترجيح بين الأوجه المختلفة. فمتى اجتمع السماع والقياس كان ذلك أقوى وأثبت، وإذا تعارضت الأقوال ولم يثبت فيها سماعٌ صريح، كان القياس أحد أهم الأدلة التي يُرَجَّح بها.

ومن هنا يظهر أنّ القياس يؤدي دورًا كبيراً في توجه الدرس اللغوي؛ فهو من جهةٍ أداة لاستخراج الأحكام وتقعيد القواعد، ومن جهةٍ أخرى ميزان يُرَجَّح به بين الأقوال والوجوه اللغوية المختلفة، وهو ما جعل العلماء يولونه اهتماماً كبيراً، ويقدمونه في كثير من المواضع عند المفاضلة بين الآراء.

قال ابن فارس: "الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رِزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ السَّيِّءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرَّجْحَانِ ... وَيُقَالُ أَرْجَحْتُ، إِذَا أُعْطِيتَ رَاجِحًا... وَتَقُولُ: نَاوَأْنَا قَوْمًا فَرَجَحْنَاهُمْ، أَي كُنَّا أَزْرَنَ مِنْهُمْ. وَقَوْمٌ مَرَّاجِحٌ فِي الْجِلْمِ؛ الْوَاحِدُ مَرَّاجِحٌ. وَيُقَالُ: إِنَّ الْأَرَّاجِيحَ الْإِبِلُ؛ لِأَهْتِزَّازِهَا فِي رَتَكَائِهَا إِذَا مَشَتْ. وَهُوَ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّهَا تَتَرَجَّحُ وَتَتَرَجَّحُ أَحْمَالُهَا"^١.

يوضح ابن فارس أنّ مادة (رج ح) ترجع إلى أصلٍ دلاليٍّ واحد، وهو الرزانة والزيادة، ومن هذا الأصل قولهم: رَجَحَ الشيءُ إذا ثَقُلَ وَرَزَنَ، فهو راجح، ومنه الرَّجْحَانُ الدالٌّ على الزيادة والغلبة، وهناك فروع تتفرع عن هذا الأصل المعجمي وهي عدة معانٍ، فنحو قولهم: أَرْجَحْتُ، أي إذا أُعْطِيتَ شيئاً رَاجِحاً. وكذلك قولهم: نَاوَأْنَا قَوْمًا فَرَجَحْنَاهُمْ؛ أي كُنَّا أَرْجَحَ مِنْهُمْ وَأَثْقَلُ قَدْرًا، ومن هذا الباب أيضًا قولهم: قَوْمٌ مَرَّاجِحٌ فِي الْجِلْمِ، والواحد مَرَّاجِحٌ، أي الذين يتصفون برزانة العقل وغلبة الحلم، ويُلقب بهذا المعنى ما قيل في الْأَرَّاجِيحِ، وهي الإبل؛ وَسَمَّيتَ بِذَلِكَ لِأَهْتِزَّازِهَا فِي رَتَكَائِهَا إِذَا مَشَتْ، فهي تتمايل في سيرها وتتأرجح أحمالها عليها من الثقل، فكان هذا التمايل داخلًا في معنى الترجيح.

ومن الاستعمالات اللغوية لهذه المادة ما ذكره الخليل: "رَجَحَ: رَجَحْتُ بِيَدِي شَيْئًا: وَزَنْتَهُ وَنَظَرْتُ مَا ثَقُلَهُ. وَأَرْجَحْتُ الْمِيزَانَ: أَثْقَلْتُهُ حَتَّى مَالَ. وَرَجَحَ الشَّيْءُ رُجْحَانًا وَرُجُوحًا. وَأَرْجَحْتُ الرَّجْلَ: أَعْطَيْتَهُ رَاجِحًا. وَجِلْمٌ رَاجِحٌ: يَرْجُحُ بِصَاحِبِهِ. وَقَوْمٌ مَرَّاجِحٌ فِي الْجِلْمِ، الْوَاحِدُ مَرَّاجِحٌ وَمَرَّاجِحٌ"^٢.

تبيّن من كلام الخليل في مادة (رجح) أنّ هذه المادة تدور على معنيي الثقل والميل، فما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة، هو معنى مقارب لما ذكره الخليل؛ فنلاحظ أنّ ابن فارس أرجع مادة (رج ح) إلى أصلٍ واحد يدلّ على الرزانة والزيادة، وهو في حقيقته راجعٌ إلى معنى نفسه الذي ذكره الخليل وهو الثقل والغلبة، فقولهم: رَجَحَ الشيءُ إذا ثَقُلَ، وقولهم: نَاوَأْنَا قَوْمًا فَرَجَحْنَاهُمْ أي كُنَّا أَرْجَحَ مِنْهُمْ، وقولهم: قَوْمٌ مَرَّاجِحٌ فِي الْجِلْمِ، كلّ ذلك يرجع إلى معنى الزيادة في الثقل أو الرأي أو القدر، فكأنّ الرزانة والزيادة عند ابن فارس تفسير لما عبّر عنه الخليل بـ (الثقل والميل)، إذ إنّ الثقل في الأصل هو الذي ينشأ عنه الميل والرجحان، كرجاحة العقل وغلبة الحلم.

ومن الاستعمالات أيضًا: "رَجَحْتُ السَّيِّئَةَ بِالتَّثْقِيلِ فَضَلَّيْتُه وَقَوَيْتُهُ"^٣، أي جعله أقوى وأولى بالقبول من غيره، كتفضيل الشيء على الشيء، في الأفضلية، وهذا كله تشبيهاً بترجيح كفة الميزان عند زيادة الثقل فيها.

ومن الاستعمالات المجازية ما ذكره الزمخشري في أساس البلاغة أنّ من معاني هذه المادة ما يدلّ على الرزانة والثقل في الصفات والأجسام. فيقال: امرأةٌ رَجَاحٌ؛ أي رَزِينَةٌ ثَابِتَةٌ فِي عَقْلِهَا وَهَيْئَتِهَا. ويقال: نَسَاءٌ رَوَّاجِحُ الْأَكْفَالِ أَوْ رُجَّحُ الْأَكْفَالِ؛ أي ثِقَالُ الْأَكْفَالِ مَمْتَلِنَاتِهَا، ويقال: جِفَانٌ رُجَّحٌ؛ أي عِظَامٌ ثِقَالٌ. ومنه قولهم: كَتَابٌ رُجَّحٌ؛ أي كِتَابٌ كَثِيرٌ الْعَدَدِ عَظِيمَةُ الشَّانِ، كأنها تثقل في الأرض لكثرتها وقوتها، وكذلك قولهم: نَخْلٌ مَرَّاجِحٌ وَمَوَاقِيرٌ؛ أي نَخْلٌ ثَقِيلَةٌ الْأَحْمَالُ لكَثْرَةِ مَا تَحْمِلُهُ

من الثمر، وقولهم: رَجَّحَ أَحَدَ قَوْلَيْهِ عَلَى الْآخَرِ؛ أي جعله أقوى وأولى بالقبول. ويقال: تَرَجَّحَ فِي الْقَوْلِ؛ أي مال إليه وتردد فيه.^٤

فجميع هذه الاستعمالات التي استعرضنا ذكرها ترجع إلى معنى الثَّقَلِ والرزانة والغلبة، وهو الأصل الذي تدور عليه مادة (رجح) في كلامهم، ومنه قول الشاعر لببب:^٥

بكتائب رجح تعود كبشها ... نطح الكباش كأنهن نجوم

أما في الاصطلاح فمصطلح الترجيح من المصطلحات المشتركة التي تتداخل مع عددٍ من العلوم العربية والإسلامية، إذ لم يقتصر استعماله على علم النحو أو اللغة، بل استعمله العلماء في علوم متعددة، مع احتفاظه بمعناه العام القائم على تقديم أحد الاحتمالين أو القولين لقيام دليلٍ يقويه . ومن أمثلة تداخل هذا المصطلح فإننا نجد مستعملاً في علم أصول الفقه حيث يُعدّ هذا العلم من أكثر العلوم استعمالاً لمصطلح الترجيح، حيث يعرفه الأصوليون بأنه: "الشُّرُوعُ فِي تَقْوِيَةِ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ عَلَى الْآخَرِ"^٦. وأيضاً فأهل الفلسفة والمنطق يستعملون الترجيح في سياق البحث في الأدلة والاحتمالات العقلية، ويقصدون به تقديم أحد الطرفين الممكنين على الآخر لوجود سببٍ يقويه^٧، وكثُرَ عندهم استعمال عبارة: "امتناع الترجيح بلا مرجح"^٨.

فيمكن القول إن مصطلح الترجيح مصطلحٌ مشتركٌ بين عددٍ من العلوم، غير أنّ معناه العام يكاد يبقى ثابتاً فيها جميعاً، وهو تقوية أحد الأقوال أو الاحتمالات بدليلٍ يجعله أولى بالقبول من غيره، وإن اختلفت الوسائل والمعايير التي يُعتمد عليها في تحقيق هذا الترجيح من علمٍ إلى آخر.

إذن فالترجيح في الاصطلاح: هو: "تقوية إحدى الأمرتين على الأخرى لدليل"^٩، أي: إذا وُجد دليل يُفضّل أحد الأمرين على الثاني، اعتمد هذا الدليل فيكون الأول أقوى في الحكم أو الرأي أو القول، كأن يُرَجَّحَ قَوْلٌ عَلَى قَوْلٍ آخَرَ مَبْنِيٌّ عَلَى دَلِيلٍ أَوْ سَبَبٍ يُقْوِيهِ.

أما القياس لغة واصطلاحاً:

القياس في اللغة: التقدير، وَهُوَ تَقْدِيرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَالْمَقْدَارُ مَقْبَاسٌ. تَقُولُ: قَابَسْتُ الْأَمْرَيْنِ مَقَابَسَةً وَقِيَاسًا. قَالَ الشاعِرُ^{١٠}:

يَخْزَى الْوَشِيظُ إِذَا قَالَ الصَّرِيحُ لَهُمْ عُدُّوا الْحَصَى ثُمَّ قَيْسُوا بِالْمَقَابِيسِ

والأصل قوس وقلبت الواو ياءً، فيقال: "بَيْتِي وَبَيْتُهُ قَيْسٌ رُمِحٌ، أَي قَدْرُهُ"^{١١}.

ويقال: "قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قياساً فالقياس إذا قدرته على مثاله"^{١٢}.

أما الأقيس لغة فهو اسم تفضيل على وزن أفضل من الفعل قاس.

مَا الْقِيَّاسُ فِي الْإِصْطِلَاحِ: "هُوَ حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلِ بَعْلَةٍ، وَتَقْتَضِي إِجْرَاءَ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ"^{١٣}.

أو هو: "مُحَاكَاةُ الْعَرَبِ فِي طَرَائِقِهِمُ اللَّغَوِيَّةِ، وَحَمْلُ كَلَامِنَا عَلَى كَلَامِهِمْ، فِي صَوْنِ أُصُولِ الْمَادَّةِ، وَفُرُوعِهَا، وَضَبْطِ الْحُرُوفِ، وَتَرْتِيبِ الْكَلِمَاتِ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ"^{١٤}.

ويعرّف القياس عند اللغويين المحدثين بأنه: "مُقَارَنَةُ كَلِمَاتٍ بِكَلِمَاتٍ، أَوْ صَيَغٍ بِصَيَغٍ، أَوْ اسْتِعْمَالٍ بِاسْتِعْمَالٍ؛ رَغْبَةً فِي التَّوَسُّعِ اللَّغَوِيِّ؛ وَحِرْصاً عَلَى اطِّرَادِ الظَّوَاهِرِ اللَّغَوِيَّةِ"^{١٥}.

نلاحظ أنّ اللغويين يذكرون أحياناً أنواعاً مختلفة من القياس، فيميّزون بين القياس الاستعمالي والقياس النحوي. فالقياس الاستعمالي يُراد به الوسيلة التي يكتسب بها المتكلم اللغة؛ إذ يقيس السامع ما يسمعه من أنماط لغوية على نظائرها، فيتوسّع في استعمالها على وفق تلك الأنماط. ولذلك يُسمّى هذا النوع قياس الأنماط أو القياس التطبيقي، أمّا القياس النحوي فهو القياس الذي يعتمد النحاة في تععيد اللغة واستنباط أحكامها، وذلك بحمل فرعٍ على أصلٍ لوجود علة جامعة بينهما. ومن ثمّ عدّ هذا النوع قياس الأحكام؛ لأنّ الغرض منه تقرير القواعد النحوية^{١٦}.

ومن هنا كان النظر في أثر القياس ضرورةً لفهم منهج النحاة في تقويم المسائل الصوتية، إذ يتجلّى أثر لفظ (الأقيس) في الترجيح بوضوح في كتب النحاة عند معالجة تلك المسائل المختلف فيها، إذ تعدّ أحد معايير الترجيح الأساسية في المستوى الصوتي والتي يُرجّح بها بين الألفاظ والأوجه والآراء المتعدد، وهو ما سيُعنى به هذا البحث، من خلال استعراض نماذج تطبيقية تبرز حضور الترجيح بالأقيس في توجيه الترجيحات عند علماء العربية. ويمكن أن نضع تعريفا اصطلاحياً لمصطلح الأقيس فنقول: هو ترجيح قياس على قياس آخر لعلّة ما كالتخفيف أو كثرة الاستعمال وعدم اللبس وغيرها من العلل.

المطلب الأول: الإدغام: "هو إدخال حرف ساكن، بحرف متحرك بعده، وذلك بحذف الساكن وتشديد المتحرك"^{١٧}.

١. فَرَط- فَعَل

قال أبو الفداء: "الطّاء، والدّال، والتّاء، والظّاء، والدّال، والتّاء وهذه الستة يدغم بعضها في بعض لما بينها من التقارب، لأنّها من طرف اللّسان وأصول الثنايا فلذلك لم يمتنع إدغام بعضها في بعض، وتدغم هذه الستة أيضا في حروف الصفير التي هي: الصّاد والدّال والسين من غير أن يدغم شيء من حروف الصفير في شيء من هذه الستة المذكورة، لثلا يذهب ما فيها من الصفير لكن تدغم بعض هذه الثلاثة في بعض أعني حروف الصفير، ومن هذه الحروف حروف الأطباق وهي: الصّاد، والظّاد، والطّاء والظّاء فإذا أدغمت فالقياس أن يترك الإطباق على حاله كقولك: أضبط داوود، واحفظ ذهبك، واحفظ صديقك لثلا يذهب الحرف في الإدغام ويذهب إطباقه ومعنى ظهور الإطباق أن يؤتى بالتشديد متوسطا ليظهر الإطباق كما تقدّم في النون من أنّ النون الساكنة تدغم مع إبقاء غنتها، والقراء السبعة على ذلك في الطّاء مع التاء في نحو فَرَطْتُ وَأَحَطْتُ وَبَسَطْتُ وَأَمَّا إذهاب الإطباق فمعناه أن تذهب الطّاء مثلا حتى تجعلها كالذّال، كقولك في اخطط دالا، أخطّالا لكنّ الأقيس ببقية الإطباق"^{١٨}.

يأتي الإدغام على ضربين وهو إما ساكن أو متحرك والإدغام هو: "أن تصل حرفاً من الممتائل أو المتجانس أو المتقارب فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما وتشدد الأول ولا يبقى له أثر إلا إذا كان الأول مطبقا نحو: {بَسَطْتُ}، و {أَحَطْتُ}، و {فَرَطْتُ}، و {أَوْعَطْتُ} على قول من أدغمه ولا بد من حقيقة الإطباق وهو إجماع"^{١٩}، وما جاء في نص أبي

الفداء هو من إدغام الحروف المتقاربة، فالدال والطاء مخرجهما من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، فلذلك لم يمتنع إدغام بعضها في بعض، وقد رجح بأقيسية بقاء صفة الإطباق وإظهاره في حال إدغامه مع الدال وبين أن معنى ظهور الإطباق هو أن تأتي بالتشديد متوسطا ليظهر الإطباق في النطق وكان القياس عنده كما جاء في إظهار الغنة في النون الساكنة إذا أدغمت فالنون الساكنة تدغم مع إبقاء غنتها. "ويسعى الإدغام بغنة إدغاماً ناقصاً لذهاب الحرف وهو النون أو التنوين، وبقاء الصفة، وهي الغنة فيكون الإدغام غير مستكمل التشديد، ومقتضى كلام بعضهم أن الإدغام بغنة يكون ناقصاً مطلقاً، والذي عليه الجمهور أنه إنما يكون ناقصاً إذا أدغمت النون الساكنة أو التنوين في الواو، والياء فقط"^{٢٠}.

فقياس إدغام الطاء مع الدال عند أبي الفداء إنما جاء على الإدغام الناقص سواء كان إدغام النون الساكنة مع أحرف الإدغام (يرملون) مطلقاً أم مع الواو والياء، فكما يكره ذهاب الغنة مع النون كذلك يكره ذهاب الإطباق في الطاء مع التاء^(٢١)، قال الداني: "فإن التقت الطاء، وهي ساكنة بتاءٍ أدغمت فيها بيسرٍ وبين إطباقها مع الإدغام، وإذا بين امتنعت من أن تنقلب تاءً خالصة؛ لأنها بمثابة النون والتنوين، إذا أدغما وبقيت غنتهما، هذا مذهب القراء"^{٢٢}.

واستشكل ابن الحاجب بقاء الإطباق مع الإدغام لأن الإطباق صفة للطبق لا يتأتى إلا به، فبقاؤه يلزم إدغام طاء مجتلبة مع الطاء الأصلية لتكون مدغمة في التاء وهو جمع بين ساكنين^{٢٣}، وفرق بعضهم بين الإطباق والغنة في الإدغام؛ لأن "الغنة لا تتوقف على النون لأنها من مخرج غير مخرجه، فإن النون؛ من الفم والغنة من الخيشوم بخلاف الإطباق، فإنه مع الطبق بمخرجه لا يتأتى إلا به"^{٢٤}، وجمهور القراء على إبقاء الإطباق مع التشديد المتوسط، ولا يمتنع إبقاء الإطباق فيه، وعلّة ذلك أن الطاء لم يستكمل إدغامه في التاء، ولا يلزم من هذا أن نقوم باجتلاب طاء أخرى، ولا جمع بين ساكنين، وعلى هذا فالقياس على الغنة مع النون مستقيم^{٢٥}.

قال الدكتور غانم قدوري: "والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيراً فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة مكررة، فهذا لا تكاد العرب تظهره، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا"^{٢٦}، فالحرف الأول أقوى من الثاني فحسن إدغام الأضعف بالأقوى لأن الثاني يزداد قوة به فالتاء حرف ضعيف، فنكون بالنطق قد حافظنا على الإطباق مع الطاء ومن جهة أخرى أخلصنا لفظ التاء^{٢٧}. وهي القراءة التي عليها جمهور القراء كما تقدم فعلة الأقيسية قوة الإطباق في الطاء والعلّة الثانية إجماع القراء على قراءة إبقاء صفة الإطباق.

٢. اذكر- افتعل

قال أبو الفداء في حكم تاء افتعل مع الدال والدال والزاي: "إن فاء افتعل إذا كانت أحد هذه الثلاثة وبعدها تاء افتعل وجب قلب تاء افتعل دالا، لأنّ هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء مهموسة فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الحروف في الجهر وهو الدال ... وأمّا مع الدال فالأقوى أن تدغم مع جواز البيان أمّا إدغامها فعلى وجهين: أحدهما: أن تقول في مذكر: مذكر بدال مهملة مشددة لأنّ الأصل مذكر فقلبت التاء دالا مع الدال فبقي مذكر بدال معجمة ثمّ دال مهملة فقلبت الأول إلى الثاني وأدغمت الدال في الدال فبقي مذكر. وثانيهما: عكسه كقولك: مذكر بدال

معجمة مشددة وذلك بقلب الثاني إلى لفظ الأول، أعني بقلب الدال المهملة ذالا معجمة وإدغام الدال في الدال فيبقى مدكر، ولكن الأقيس أن يدغم الأول في الثاني أعني مدكر بدال مهملة^{٢٨}.

إذا وقعت تاء (الافتعال) بعد الدال والرأي والدال فإنها تُقلب ذالاً، لأن التاء حرف مهموس والحروف التي قبلها مجهورة، فاحتجنا أن نقلبها إلى حرف مجهور من مخرجها وهو الدال، فإذا قلبت إلى الدال وسبقت بالدال فلها وجهان قد ذكرهما النحاة: الأول (مدكر) بدال مهملة مشددة لأن الأصل مذتكر، قال سيبويه: "وكذلك تبدل للدال من مكان التاء أشبه الحروف بها لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبينا إذ كانا يدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر. وذلك قولك مدكر^{٢٩}، حيث أبدلت الدال من مكان التاء ما شابهها من الحروف وهو الدال ثم قلبت الدال ذالا فأدغمت الأولى في الثانية^{٣٠}، والوجه الثاني بقلب الدال المهملة ذالا معجمة وإدغام الدال في الدال فيبقى مدكر، وهذا الوجه قليل ومن العرب من يكره إدغام الحرف الأصلي في الزائد، ولا تعدُّ الدال فيه بدلاً؛ لأنه قلبٌ وبدلٌ لإدغام^{٣١}.

فعلة أقيسية الوجه الأول أن الحرف الأول ساكن والثاني متحرك، والإدغام إنما يكون إدغام الأول الساكن في الثاني المتحرك، لأن حكم الحرف الأول أن يكون مدغماً في الحرف الثاني؛ لأن الحرف الثاني هو المتحرك الظاهر^{٣٢}. قال الثماني: "أقواهما: أي الوجهين-أن يقلبوا من الدال ذالاً ويدغموا الدال الأولى في الثانية فيقولون: "اذكر" "يدكر" "ادكاراً" وفي اسم الفاعل: "مدكر" وفي اسم المفعول: "مدكر"، وأقوى القراءتين: (فهل من مدكر) "٣٣"، ولعل مما يمكن أن نرجح به أقيسية الوجه الأول -فضلاً عما ذكر- أن حرف الدال هو حرف شديد والدال حرف رخو والشدة تقلب الرخاوة؛ لذلك أدغمت الدال في الدال.

المطلب الثاني: الإبدال وتسهيل الهمزة

أولاً: الإبدال: هو: "من الظواهر التي اتسمت بها اللغة العربية ظاهرة الإبدال ويقصد بها إبدال حرف مكان حرف في كلمة واحدة والمعنى واحد"^{٣٤}.

١. (إبدال الهمزة واوا)

قال ابن عصفور في باب الواو وكيفية إبدالها من الهمزة: "فإذا كانت الثانية متحركة فإنها تُبدل واوا، إذا كانت متحركة بالضم أو بالفتح. فتقول في مثل أبلم من "أممت": أوم. أصله "أومم"، فنقلت ضممة الميم إلى الهمزة، وأدغمت فقلت: "أوم". ثم أبدلت الهمزة واوا لانضمامها، فقلت: أوم. ولزم ذلك. وتقول في "أفعل" من "أممت": أوم. وأصله "أمم"، ثم نقلت فتحة الميم إلى الهمزة، [وأدغمت] فقلت: "أمم". ثم أبدلت الهمزة واوا، فقلت: أوم. كما أنهم لما اضطروا إلى ذلك، في جمع آدم، قالوا: أوادم، فأبدلوا الهمزة واوا. وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحاً أو مضموماً، في التزام إبدالها واوا... وزعم المازني أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحة، أنها تُبدل ياء. فقال في "أفعل" من "أممت": أيم، كما تُبدل إذا كانت مكسورة، نحو أيممة جمع إمام؛ لأن الفتحة أخت الكسرة، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واوا^{٣٥}.

إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، فإما أن تتحرك أولى الهمزتين منهما أو تتحرك الثانية منهما أو تتحرك كلتا الهمزتين ولا يجوز تسكينهما معاً، فإن تحركت الأولى فقط؛ نقلت حركة الحرف الذي يلي الهمزة الثانية إليها ثم قلبت إلى واو إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة وياءً إذا كانت مكسورة وألفاً إذا كانت مفتوحة، نحو: أُوتِمِنَ - آيَت - آمِن، وقلب الثانية لعله الثقل وأيضا لتناسب حركة ما قبلها^{٣٦}.

اختلفوا في بناء وزن أفعال من أمتت فبعضهم يقلب الهمزة واوا قياساً على جمع كلمة آدم على أوادم وأويدم - وهو قول الأخفش ونصره ابن عصفور- قال المازني: "وسألت أبا الحسن عن: هذا أفعال من هذا، من أمتت، أي: قصدت، فقال أقول: هذا أومٌ من هذا فجعلها واوا حين تحركت بالفتحة كما فعلوا ذلك في أويدم"^{٣٧}. وذهب آخرون إلى أنها تقلب ياء ومنهم المازني فاختر بقلب الفتحة كسرة لتبدل إلى ياء، ورد المازني على قول الأخفش: "وليس القول عندي كما قال؛ لأنها حين أبدلت في آدم وأخواته ألفا ثبتت في اللفظ ألفا كالألف التي لا أصل لها في الياء ولا في الواو، فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف"^{٣٨}؛ فحكم بأقيسية هذا لأن الفتحة أخت الكسرة^{٣٩}، واختار ابن جني ما ذهب إليه الأخفش في أن حكم الهمزة المبدلة ليست كالزائدة^{٤٠}.

نجد أن ابن عصفور رجح قلب الهمزة واوا، سواء كان قبلها مفتوحاً أم مضموماً قياساً على جمع آدم: أوادم، فأبدلوا الهمزة واواً، ونقله عن المازني أنه يرجح بأقيسية أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم الهمزة المكسورة في الإبدال، وليس كحكم المضمومة في إبدالها واواً أي: إنها تقلب ياء لا واواً^{٤١}.

ولما تقدم من كلام ابن جني وابن عصفور في ردهم قول المازني يتبين أن القول بأقيسية قلب الهمزة ياء في نحو: بناء أفعال من أمتت قول مرجوح.

٢. (أبدال العين همزة):

قال عبد القادر البغدادي: "وقال أبو عمرو: سمعت أبا الحصين العبسي يقول: الأسنُّ قديم الشَّحم، وبعضهم يقول العُسنُّ، الأصمعي: يقال: التئى لونه والتُّمَع لونه، وهو السَّاف والسَّعَف، وقال الفراء: سمعت بعض بني نَهَانَ من طيِّ يقول: دَأني، يريد دعين، وقال: تُؤاله، يريد تُعاله، فيجعلون مكان العين همزة، كما جعلوا مكان الهمزة عيناً في قوله: لعنك قائم، وأشهد عنك رسول الله، وهي لغةٌ في تميمٍ وقيسٍ كثيرةٌ، ويقال: دَأته ودَعَتَهُ إذا خنقه " هذا ما أورده ابن السكيت. ولا شك أن هذه الكلمات المشهور فيها بالعين والهمزة بدل منها ... وقلب العين همزة أقيس من العكس، لأن الهمزة أخف من العين"^{٤٢}.

ورد عن تميم وقيس وبعض من العرب أنهم يبدلون العين همزةً، ويعكسون أحياناً فيقلبون الهمزة عيناً، فيقولون: في خَبَع: خَبَأ، كما يقولون: في نَزَأ: نَزَع، وعن بني نَهَانَ من طيِّ يقولون دَأني يريدون دعني، وعن قيس كذلك وهو كثير، وعكسوا في ذلك فقلبوا الهمزة عيناً فقالوا: لعنك قائم، وأشهد عنك رسول الله^{٤٣}، وتسمى هذه الأخيرة عنعنة، قال العكبري: "والوجهُ فيه أن العينَ تَقْرُب من مخرج الهمزة وهي أَيْنٌ من الهمزة ففَرَّوا إِلَيْهَا خُصُوصاً عند اجتماع الهمزتين"^{٤٤}.

قال أبو حيان: "ومن قال: ما أن في السماء نجم أضمر الهاء أي (ما أنه في السماء نجم) ومن قال من أصحابنا: إن (أن) فعل ماض من الأئين فقد غلط؛ لأن النجم لا يئن، ويجوز عندي أن يكون الأصل ما عن في السماء نجم أي (ما عرض) وأبدل من العين همزة؛ لأن الهمزة، والعين يبدل بعضها من بعض" ^{٤٥}.

إلا أنّ فريقاً من العلماء يرى أنّه ليس ثمة إبدال وإنما همزة تلك الكلمات أصل في الكلمة، قال ابن جني: "فأما ما أنشده الأصمعي من قول الراجز ^(٤٦):

أباب بحر ضاحك هزوق

فليست الهمزة فيه بدلاً من عين عباب، وإن كان بمعناه، وإنما هو فعال من أب: إذا تهباً... وذلك أن البحر يتهباً لما يزخر به. فلماذا كانت الهمزة أصلاً غير بدل من العين، وإن قلت إنها بدل منها فهو وجه، وليس بالقوي" ^{٤٧}.

نجد ابن جني هنا يضعف هذا الوجه، وحكم فريق منهم بقلة إبدال العين همزة ^(٤٨)، وأورد عبد القادر البغدادي كلمات كثيرة -نقلاً عن ابن السكيت والزجاجي- وقع فيها إبدال العين همزة والهمزة عيناً ^{٤٩}، وكلامه مقبول من الناحية الصوتية فسبب التناوب ما بين الهمزة والعين في تلك الكلمات هو تقاربهما الشديد في المخرج فكلاهما يخرج من الحلق إلا أن الهمزة تخرج من أقصى الحلق والعين من وسطه، قال سيبويه: "فللحلق منها ثلاثة. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف. ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء" ^{٥٠}.

أما الحكم بالأقيسية على إبدال العين همزة وتعليل ذلك بأن الهمزة أخف من العين فأرى أنه ضعيف، فالهمزة أقوى من العين في صفة الشدة فهي شديدة بينما العين متوسطة بين الشدة والرخاوة ^{٥١}، كما أنّ مخرج الهمزة أبعد من مخرج العين، بل إنّ الهمزة من الحروف التي تتطلب جهداً عند النطق فنجد أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا تسهل الثانية أو تبدل حرف مدّ حسب اللهجات العربية.

ويمكن أن نتلمس وجهها لما ذكره البغدادي بالإمكان تسهيلها فيكون نطق الهمزة المسهلة أسهل من نطق العين، فيكون وجه الأقيسية طلب الخفة وهو أمر ملاحظ في اللغة.

٣. (إبدال تاء الافتعال طاءً)

قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة ابن محصين: ثم "أَطَّرَهُ" يدغم الضاد في الطاء. قال أبو الفتح: هذه لغة مردولة؛ أعني: إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفسو؛ فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها. وهي: الشين والضاد والراء والفاء والميم، ويجمعها في اللفظ قولهم: ضُمَّ شَفْرٌ، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك وجمعها في قولهم: مشفر. قال: لأنه قد حُكي إدغام الضاد في الطاء في قولهم في "اضطجع": اَطَّجِع. وأنشدوا قوله ^{٥٢}:

يا رُبَّ أَبَا زَمَنِ العُفْرِ صَدَعِ تَقَبَّضَ الظِّلُّ إِلَيْهِ واجتمع

لما رأى أن لا دعه ولا شَبِعَ مال إلى أرطاة حَفَّفَ فاطجع

ويُروى: "فاضطجع" وهو الأكثر والأقيس ^{٥٣}.

إذا أتت تاء الافتعال مع الأحرف (الطاء والظاء والضاد) فإنها تقلب طاء، قال سيبويه: "وأما الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها والطاء منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد في افتعل نحو اضطهد وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبر وبعد الظاء في هذا وقد أبدلت^{٥٤}، وعلّة ذلك كي تتناسب مع صفة الاستعلاء في تلك الأحرف واختيرت الطاء لأنها من مخرج التاء نفسه، وهو أنّ فاء افتعل إذا كانت أحد هذه الأربعة وبعدها تاء افتعل وجب قلب تاء افتعل طاء كاطلب واطظلم واصطبر واضطرب والأصل: اطلب واطلم واصتبر واضترب، فقلبت تاء افتعل طاء لموافقة الطاء هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق ومقاربتها للتاء في المخرج^{٥٥}.

فإذا جاءت الضاد فاءً لافتعل ففي إبدالها وجهان الأول وهو البيان فتقول: اضْطَجَع على صيغة افتعل. وهذا ما اختاره ابن جني ترجيحاً في القياس لأنه جاء على الأصل والأكثر في الاستعمال^{٥٦}، وهو ما سنبين علته لاحقاً، أما الوجه الآخر فهو الإدغام فتُدغم الضاد في الطاء تقول: اطَّجَع؛ وهو قليل ولم يجزه بعضهم؛ وقيل شاذّاً ولا يؤخذ به^{٥٧}، وعلّة ذلك لئلاّ يذهب تَفْئِي الضاد بالإدغام^{٥٨}، فمن أصول الإدغام التي قررها العلماء "أَنَّ حَقَّ الناقصِ أَنْ يُدغمَ في الزَّائِدِ وَحَقُّ الزَّائِدِ أَنْ لَا يُدغمَ في الناقصِ"^{٥٩}، وأنّ "الإدغام لا يبخر الحُرُوفَ وَلَا ينقصها"^{٦٠}، قال عبد الوهاب القرطبي: "والسبب في ذلك أن يجتمع حرفان يمتاز أحدهما عن الآخر بمزية ما إما بتفخيم أو إطباق أو تفتش أو غير ذلك، مع إمكان تلك المزية فيه؛ لأن الحرف بسبب اتحاده بما يجاوره يجذبه إلى حيزه ويسلبه المزية الخاصة به، أو يدخل معه فيها، أو يحدث بينهما حرف يشبههما"^{٦١}.

قال ابن جني: "وأما الضاد فلأن فيها طولا وتفتشياً، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التفتشي، فلم يجز ذلك"^{٦٢}. وأيضاً فإنهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء، لاشتراكهما في صفة الإطباق^{٦٣}، قال الرضي: "وقد حكى إدغام الضاد في الطاء في قولهم في اضطجع: اطَّجَع، ومنه قراءة ابن مَحْيِصَن (نَمَّ أَطْرُهُ) هذه لغة مَرْدُولَة، لما فيها من الامتداد والفُشُو، وأنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي: الشين، والضاد، والراء، والفاء، والميم، ويجمعها قولهم: ضُمَّ شَفْرٌ"^{٦٤}.

فخلاصة المسألة أن الأقيس في فيها أن تكون على الأصل ولكثرة الاستعمال وللمحافظة على صفات الضاد التي ستزول حال إدغامها في الطاء وحسب ما أقرره العلماء من قواعد الإدغام المذكورة آنفاً.

ثانياً: تسهيل الهمزة: هو أن: "تبدل من الهمزة ألفاً إذا انفتحت ما قبلها، وواوًا إذا انضم ما قبلها، وياءً إذا انكسر ما قبلها"^{٦٥}.

١. إيدام- إفعال

قال أبو علي الفارسي: "الأذمة فاء فعلة همزة، فإذا بَنِيَتْ فيه مثل اُحْمَارٍ زدت على الهمزة التي هي فاء همزة الوصل، فاجتمع همزتان الفاء والوصل فقلبت الثانية ياء لكسرة الهمزة الأولى فصار (إيدام)، فإذا وصلته بكلام قبله سقطت التي للوصل، بقيت التي هي فاء فقلت: (قدايدام)، ولك في الياء التي انقلبت عن الهمزة التي هي فاء التحقيق والتخفيف. أما وجه التحقيق فلأنك كنت حَقَفْتَ الهمزة لاجتماع همزتين، فلما زالت العلة التي لها كانت قلبت ياء وهي اجتماع

همزتين حَقَّقَتْ فقلت: (قَدِيدًا)، وعلى ذا قراءة من قرأ "يؤمنون" فحقق، لَمَّا قال: "أَمَنْ" فأبدل الهمزة التي هي فاء الفاء لاجتماع همزتين، قل: يؤمنون، لأن العلة التي لها كانت حُفِّفَتْ في (أَمَنْ) مرتفعة ها هنا؛ هذا وجه قول من حَقَّقْ مثل هذه الهمزات، وهو قياس، إلا أن تخفيفها أقيس وأشبه بما عليه مذاهب العربية وطرقها^{٦٦}.

تعد الهمزة حرفا صعبا في النطق كون مخرجها من أقصى الحلق وفيها من الصفات القوية وهي الجهر والشدة ومن ثمة عمدت بعض القبائل العربية إلى تخفيف نطقها^{٦٧}، وقد ذكر ابن جني الهمزة إذا كانت ساكنة مفتوحا ما قبلها وكانت غير متطرفة، سواء كانت زائدة أو أصلية ك (أَمَنْ) و (أَدَم)؛ قلبت الهمزة الثانية ألفا للتخفيف فصارتا (أَمَنْ) و (أَدَم)^{٦٨}.

وبين العكبري علة ذلك بقوله: "لأنَّ الهمزة إذا انْفَرَدَتْ ثَقُلَ النَّطْقُ بِهَا فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى تَضَاعَفَ الثَّقَلُ وَإِذَا تَصَاقَبَا وَسُكِّنَتِ الثَّانِيَةُ زَادَتْ الكُلْفَةَ بِالنَّطْقِ بِهَمَا لَا سِيمَا إِذَا أَرَادَ النَّطْقُ بِوَاحِدَةٍ بَعْدَ أُخْرَى وَمِنْ هُنَا وَجَبَ الإِدْغَامُ فِي المثلين والإدغام هنا مستحيلٌ والحذف يُخْلُ بِالكَلِمَةِ فَتَعَيَّنَ المصيرُ إِلَى إبدالِ الثَّانِيَةِ ألفا لانفتاحِ مَا قبلَهَا وَلَا يَصِحُّ تَلْيِينُهَا لِأَنَّ الهمزة المَلِيَّنَةَ فِي حِكمِ الهمزة المَحَقَّقَةِ وَلَا يَصِحُّ إبدالُ الأُولَى وَلَا تَلْيِينُهَا لِتَعَدُّرِ الإبتداءِ بِالألفِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهَا"^{٦٩}.

وتتضح علة الأقيسية بما بينه أبو علي الفارسي بأنها: "أشبه على مذهب العربية وطرقها، ألا ترى أنا نجد الأفعال يلزم بعضها اعتلال في موضع العلة، فإذا زالت تلك العلة أجرى السائر في الاعتلال، وإن خلا من العلة، جرى ما فيه العلة، وذلك نحو: يعد، ويقوم، ويقول، وما أشبهه"^{٧٠}.

٢- روياء-فُعَلَى

قال الرضي: "رؤيا: رِيَا، وأصلها روياء، إلا أنهم أجروا الواو في روياء وإن كانت بدلا من الهمزة مجرى الواو اللازمة فأبدلوا ياء وأدغموها في الياء بعدها، فقالوا: رياء، كما قالوا: طويت طيا وشويت شيا، وأصلهما طويا وشويا، ثم أبدلوا الواو ياء وأدغموها في الياء فعلى هذا قالوا: رياء، ومن اعتد بالهمزة المنوية وراعى حكمها - وهو الاكثر والأقيس - لم يدغم فقال: روياء"^{٧١}.

تعد الهمزة من حرف الحلق الصعبة كما أسلفنا في المسألة السابقة، فلا تدغم في غيرها إلا أن تخفف بإبدالها واواً أو ياءً كما في (رؤيا) بتحقيق الهمزة وهي لغة لعامة العرب، فيقولون: (رؤيا) من غير إبدال أو تخفيفها^(٧٢)، وفي تخفيفها وجهان فالأول: وهو لبعض العرب ويرون إبدالها واواً ثم إبدال الواو ياء، قال أبو علي الفارسي: "الأصل (رؤيا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رؤيا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلي فيصير (رؤيا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (رؤيا)، فيصير (رؤيا)"^{٧٣}.

فمن قال أن أصل (رؤيا) (رؤيا)، احتج بأن الهمزة قلبت واواً ثم خففت، فصارت (رؤيا)، ثم أدغمت الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلية فصارت (رؤيا)، ثم أبدلت من الضمة كسرة، قياساً ب (رؤيا)، فقبل (رؤيا)^{٧٤}. وعلة ذلك أنه لما اجتمعت الواو مع الياء وسبقت الياء بالسكون قلبت ياء، فجعلوا الواو العارضة كالواو الأصلية اللازمة^{٧٥}.

أما الوجه الثاني: فيخففون الهمزة وينوونها فيقولون: في رؤيا (روياء)، كقولك في: جؤنة جؤنة^(٧٦)، قال ابن جني: "فأما الهمزة فإنها تحقق وتخفف. فمن خففها لزمه أن يقلبها واواً فيقول "روياء"، ولا يقبلها ياء فيدغمها في الياء التي بعدها كما

يفعل ذلك بـ"طي" و"شي" مصدر "طويت" و"شويت"، وقولهم "قرن أوى، وقرون لي"، ولكنه يدع الواو على سكونها مبينة غير مدغمة، كما يدعها على صحتها في قولهم "ضؤ" إذا خفف الهمزة من "ضوء"؛ لأن الهمزة في كلا الموضعين منوية، فصارت لذلك بمنزلة المظهرة^{٧٧}.

وقد رجح الرضي بأقيسية هذا الوجه بأن تقلب الهمزة واوً مع مراعاة الحكم والأصل أي أن تنوى الهمزة مع النطق برويا، وعلّة ذلك أننا على هذا القول لا نخرج على الأصل فالواو منقلبة عن الهمزة للتخفيف ولذلك أنهم ذكروا أن الهمزة منوية فلا تعامل الواو هنا معاملة الواو الأصلية كالتي في نحو: (طويت طيا وشويت شيا)، قال السيرافي: "فمن العرب من لا يقلب الواو هاهنا ياء وإن كان بعدها ياء فيقول روبا وروية لأن هذه الواو في نية الهمزة"^{٧٨}، وكذلك علل أبو علي الفارسي أنه: "كما لم يعل الواو في "ضؤ" أحد، كذلك لزم ألا يدغم الواو في "رويا". على أن العين أقرب إلى التصحيح من اللام، كما أن الفاء أقرب إليه من العين"^{٧٩}.

ولدى الباحث ملحظ آخر يضاف على ما تقدم في ترجيح (زويا) على (زُيا) وهو أنهم انتقلوا من همزة رؤيا طلبا للتخفيف، وهذا التخفيف يتجلى في (رويا) أكثر من (ريا) لما في الأخير من إدغام.

المطلب الثالث: مخرج الضاد والوقف

أولاً: مخرج الضاد: حدد سيبويه مخرج الضاد بقوله: "ومن بين أول حافة اللسان وما يلها من الأضراس مخرج للضاد"^{٨٠}، قال السيوطي في باب الإدغام: "وأقصى اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للكاف ووسطه للشين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم والخليل لا مخرج للياء وأول حافتيه وما يلها من الأضراس للضاد وهي من الأيسر أقيس وقيل تختص به وقيل بالأيمن ولا ينطق بها"^{٨١}.

يمتاز الضاد بصفات هي: الجهر والرخاوة والاطباق والاستعلاء والاستطالة^{٨٢}، وهو من الحروف الصعبة في النطق قال مكي القيسي: "والضاد أصعب الحروف تكلفا في المخرج وأشدّها صعوبة على اللافظ"^{٨٣}.

وبين ابن الجزري تعسر نطقها وانفرادها بالاستطالة: "والضاد: انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله. فإن السنة الناس فيه مختلفه"^{٨٤}.

وقد ذكروا أنها تكون من الجانب الأيمن أو الجانب الأيسر من اللسان^{٨٥}، وأشار سيبويه إلى ذلك "أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر"^{٨٦}.

ويبدو أن نطقها من الجانب الأيسر آنذاك أيسر عليهم من نطقها من الجانب الأيمن لذا كان الأكثرون ينطقونها من الأيسر؛ فسهولة النطق أدت إلى كثرة الاستعمال، أما من الجانب الأيمن فيصعب النطق بها، فقل الاستعمال^{٨٧}؛ ولذلك حكم السيوطي على النطق الأول بأنه الأقيس وعلّة الأقيسية هي الخفة.

ويجدر بالذكر أن نطق الضاد المعاصر لا تنطبق عليه صفات الضاد القديمة الموصوفة في كتب العربية والتجويد وهو ما أشار إليه غير واحد من الباحثين في علم الأصوات^{٨٨}.

ثانياً: الوقف: "هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مَقْدَارَ زمن التنفُّس"^{٨٩}.

١. الوقف على المنتهي بالياء:

قال ابن الحاجب: "وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح وحذفهما فهما في نحو لم يغزوا ولم ترمي وصنعوا قليل"^{٩٠}، قال ركن الدين الإسترابادي "أي: وإثبات الواو والياء فيما آخره واو أو ء ياء جزء كلمة، وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيح، نحو: زيد يغزو ويرمي، وجاءني القاضي، وقوله تعالى: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرُ} و"يَوْمَ التَّنَادِ" إلا أن الأقيس إثباتهما مع أن الحذف أيضا فصيح لأن المحل محل التخفيف، بخلاف "وقوعهما في غير الفواصل والقوافي - أعني في أثناء الكلام - فإنه ليس بفصيح؛ لأنه يجوز في القوافي والفواصل ما لا يجوز في غيرهما للتناسب"^{٩١}.

لأصل في الاسم المنقوص المتصل بأل التعريف وكذلك الأفعال التي تنتهي بحروف العلة الأصل في ذلك إثباتها في سعة الكلام غير المبني على الفواصل بل من القبيح حذفها^{٩٢}، أما في الكلام المبني على الفواصل وفي الشعر فتحذف الياء حينئذ كما في قوله تعالى: والليل إذا يسر وما كنا نبغ، و "يوم التناد"، و "الكبير المتعال... الخ.

قال سيبويه: "وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي. فالفواصل قول الله عز وجل: "والليل إذا يسر" "وما كنا نبغ"، و "يوم التناد"، و "الكبير المتعال"^{٩٣}.

وقال ابن يعيش: "يحذف في الكلام، وذلك إذا كان ما قبلها رويًا، فإنهما يُحذفان كما يحذف الزائدان لإطلاق القافية إذا كان ما قبلها رويًا، كما أنّ تلك كذلك. فلمّا ساوتها في ذلك، جرت مجراها في جواز الحذف. وهو في الأسماء أمثلُ منه في الأفعال، لأنّ الأسماء يلحقها التنوينُ في الكلام، فيُحذف له الياء"^{٩٤}.

ولقد ذكر الشارح علة الأقيسية بأنها التخفيف فالواصل والقوافي هي محل التخفيف، وعلة أخرى وهي التناسب مع الفواصل الأخرى^{٩٥}، قال صاحب الكناش: "فإنه إذا جاء في القوافي بعد حرف الروي، أو في الآيات بعد الفواصل حرف أصلي من واو أو ياء جاز حذفه واستوى الأصلي والزائد، لأنّ حرف المدّ وإن كان أصليا فإنه إذا جاء بعد الروي أو الفاصلة وقع موقع الزائد وهو من جنسه فيحذف... فنحو قوله تعالى: وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرُ (٣) لِيُؤَافِقَ وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ فالفاصلة الراء، والياء في يسري واقعة موقع الزائد، كالواقعة بعد حرف الروي وقوله: الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ (٥) لأنّ الفاصلة اللّام، فحذفت الياء الواقعة بعدها وهي من أصل الكلمة وكذلك يَوْمَ التَّنَادِ (٦) الفاصلة الدّال وكذلك وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ومثله كثير في الكتاب العزيز"^{٩٦}.

فالأجدر حذف الياء من الأسماء المنقوصة المتصلة بـ (أل) في فواصل الكلام؛ لأنها كانت تحذف منها قبل دخول (أل) عليها في غير الفواصل والقوافي، مثل قاضٍ ورامٍ في غير حالة النصب^{٩٧}.

إذن فعلة الترجيح بالأقيسية هي طلب التخفيف كون الفواصل والقوافي محل تخفيف وطلب التناسب مع الفاصلة والقافية، وكذلك قياسا على حذفها قبل دخول (أل) على الأسماء في غير الفواصل والقوافي.

٢. الروم والإشمام: المقصود بالإشمام هو: أن تشير بالشفيتين إلى الحركة حالة سكون الحرف ويرى بعضهم أنه مخصوص بالضمة ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة^{٩٨}، ومنهم من جعل الكسرة في الهاء من الإشمام وهو محمولٌ على الروم؛ لأن بعض القراء من الكوفيين يسمي الروم إشماما؛ فالاختلاف في التسمية لا يهيم ما دام المعنى متفقا عليه ولا يوجد تعارض في اللغة^{٩٩}.

أما الروم فهو: "أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، والغرض به هو الغرض بالإشمام، إلا أنه أتم في البيان من الإشمام؛ فإنه يدركه الأعشى والبصير، والإشمام لا يدركه إلا البصير؛ ولذلك جعلت علامته في الخط أتم"^{١٠٠}.

قال الشاطبي: "والرابع من المستثنيات: هاء الضمير إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو به أو فيه وإليه وعليه أو كانت مضمومة وقبلها ضمة أو واو نحو يضربه ويكرمه وضربوه وأكرموه فاختلّفوا في جواز الروم والإشمام في هذا النحو فحكى مكّي عن القراء أنه لا يجوز فيه إلا السكون وذلك لخفائها وبعد مخرجها واحتياج الواقف لأجل الروم إلى تكلف إظهارها هذا مع ما في الكلام من ثقل خروج من ضم إلى ضم ومن كسر إلى كسر فكان ذلك كله مستثقلا ومتكلفا في النطق وحكى عن النحاس جواز الروم والإشمام في هذا قال: وليس هو مذهب القراء قال وذكر الداني الخلاف عن أهل الأداء وأن منهم من يأخذ بالإشارة قال وهو أقيس"^{١٠١}.

اختلف القراء في إشارتهم إلى هاء الكناية في حال إذا أتت مكسورة وكان ما قبلها حرفا مكسورا وكان هذا الحرف ياء كقولنا: به أو فيه وإليه وعليه، أو أتت مضمومة وانضمّ الحرف الذي قبلها أو جاء واواً، نحو قولنا: يضربه ويكرمه وضربوه وأكرموه، فعلى المذهب الأول أنه لا يجوز فيه غير السكون وسبب ذلك هو خفاء الحركة وبعد مخرجها واحتياج القارئ حين الوقف لأجل الروم إلى تكلف الإظهار لثقل الخروج من ضم إلى ضم ومن كسر إلى كسر فإزداد ثقلا على ثقل وتكلف على تكلف أما المذهب الآخر فهو جواز الروم والإشمام في هذا^{١٠٢}، قال سيبويه: "فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند حرف ساكن فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال لأنه وافقه في هذا الموضع وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكانٌ على كل حال وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سك، على كل حال وذلك أراد الذين أشموا إلا أن هؤلاء أشد توكيدا"^{١٠٣}.

ولعل أقيسية الوقف بالروم والإشمام على هاء الكناية هو لبيان حركة الهاء الموقوف عليها قال ابن الجزري: "فائدة الإشارة في الوقف بالروم، والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع، أو للتأخر كيف تلك الحركة الموقوفة عليها"^{١٠٤}.

الخاتمة

يتبين لنا أنّ مسائل الترجيح بالأقيس قد تنوعت في المستوى الصوتي على ظواهر متنوعة، أهمها الإدغام كما وجدنا في علة بقاء صفة الدال. فالقياس أن يترك الإطباق على حاله كقولك: اضبط داوود واحفظ ذهبك، واحفظ صديقك لتلا يذهب الحرف في الإدغام ويذهب إطباقه. قال الدكتور غانم قدوري: "والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيراً فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة مكررة، فهذا لا تكاد العرب تظهره، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا. وقد يعتمد الترجيح بالأقيسية على علة التخفيف كما وجدنا في (إيدام)، فإذا وصلته بكلام قبله سقطت التي للوصل، فقلت: (قدايدام). ويمكن يحكم بالترجيح بناءً على مراعاة الحكم والأصل كما في (رويا)، وقد تكون كثرة الاستعمال: هي قد يحدد الأقيسية في الترجيح كما وجدنا في (أطره). ونجد كذلك أن الترجيح بالأقيسية قد يتعلق بمخارج الحروف ويرد ذلك وروداً نادراً كما وجدناه في مخرج الضاد فإن الأقيس أن نطقها من الجانب الأيسر؛ لأنه أيسر من نطقها من الجانب الأيمن لذا كان الأكثرون ينطقونها من الأيسر، كما صرح ابن الجزري: أنه أيسر وأكثر استعمالاً وأن نطقها من الجانب الأيمن أصعب وأقل استعمالاً؛ ولذلك حكم السيوطي على النطق الأول بأنه الأقيس وعلة الأقيسية فيه هي الخفة.

الهوامش:

- ^١مقاييس اللغة، ٢/ ٤٨٩
- ^٢العين (٣/ ٧٨)، وينظر: تهذيب اللغة، ٤/ ٨٧، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ١/ ٣٦٤.
- ^٣المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٢١٩.
- ^٤ينظر: أساس البلاغة، ١/ ٣٣٨.
- ^٥ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، لبنان-بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص ١٠٣.
- ^٦المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ. (٢/ ٢٩٩).
- ^٧ينظر: شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السالكوتي والفناري، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، حاشية الفناري، حسن جلبي بن محمد شاه الفناري الحنفي (٨٧٩هـ)، حاشية السالكوتي، عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السالكوتي البنجابي (١٠٦٧هـ)، ط ١، مطبعة السعادة بجوار، مصر، ٣/ ١٣٦-١٣٨.
- ^٨المصدر نفسه، ٢/ ٥٤.
- ^٩تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، ص ٣٤٧.
- ^{١٠}ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبى اليربوعي (٢٨ . ١١٠ هـ)، لبنان-بيروت، دار بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ٢٥٠.
- ^{١١}ينظر: مقاييس اللغة، مادة: قيس ٥/ ٤٠.
- ^{١٢}لسان العرب مادة: قيس، ٦/ ١٨٦.
- ^{١٣}المع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد عبد الباسط، دار السلام، القاهرة- مصر، ط ١، ٢٠١٨م، ص: ١٠٧، وفيه: "... وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع".

- ^{١٤} اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف- مصر، سنة الطبع ١٩٦٦م، ص ٢٢.
- ^{١٥} من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط٦، ١٩٧٨م، ص ٨.
- ^{١٦} ينظر: القياس النحوي، د. خالد حسين أبو عمشة، المكتبة الشاملة، ٣/١.
- ^{١٧} ينظر: الدر النثير والعذب النмир «في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (المتوفى ٤٤٤ هـ)»، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (ت: ٧٠٥ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، أطروحة دكتوراه للمحقق، دار الفنون للطباعة والنشر - جدة، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ٩/٢.
- ^{١٨} الكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ٣٣٢-٣٣٣.
- ^{١٩} الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ص ٣٣٩.
- ^{٢٠} الوجيز في علم التجويد، محمود بن سيويه البدوي (ت: ١٤١٥هـ)، مركز الإسكندرية للكتاب، ط٦، ٢٠٠٦م، ص ٣٥.
- ^{٢١} ينظر: شرح كتاب سيويه، ٥/ ٤١٨.
- ^{٢٢} التحديد في الإتيان والتجويد لأبي عمرو الداني: ص ١٤٠.
- ^{٢٣} ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن: ٤/ ٩٢.
- ^{٢٤} الزيادة والإحسان في علوم القرآن: ٤/ ٩٢.
- ^{٢٥} ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن: ٤/ ٩٢-٩٣.
- ^{٢٦} الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمار- عمان، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ٣٤١.
- ^{٢٧} ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها، (ط الجماعة الخيرية) (بعد ٥٦٥)، ص ٤٢٢.
- ^{٢٨} الكناش في فني النحو والصرف، ٢/ ٣٣٧.
- ^{٢٩} الكتاب لسيويه، ٤/ ٤٦٩.
- ^{٣٠} ينظر: الكتاب لسيويه، ٤/ ٤٦٩.
- ^{٣١} ينظر: الأصول في النحو، ٣/ ٢٧١.
- ^{٣٢} ينظر: شرح كتاب سيويه، ١/ ٦٢.
- ^{٣٣} شرح التصريف للثمانيني، ص ٣٦٥.
- ^{٣٤} (٣٤) الكنز في القراءات العشر، ١/ ٦٠.
- ^{٣٥} الممتع الكبير في التصريف، ص ٢٤١-٢٤٢.
- ^{٣٦} ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي، ٣/ ٥٣.
- ^{٣٧} المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لنحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم- القاهرة ط١، ١٩٥٤م، ٢/ ٣١٥.
- ^{٣٨} المنصف، لابن جني، ٢/ ٣١٦.
- ^{٣٩} ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ص ٢٤١-٢٤٢.
- ^{٤٠} ينظر: المنصف، لابن جني، ٢/ ٣١٥-٣١٦.
- ^{٤١} همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣/ ٤٧٠.
- ^{٤٢} شرح شواهد شرح الرضي على الشافية، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

- ^{٤٣} ينظر: كتاب القلب والإبدال، ص ١٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ١/ ٢٦٥.
- ^{٤٤} اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٣٠١.
- ^{٤٥} ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ٢/ ٩٩٦.
- ^{٤٦} المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٥٥٤)، ولسان العرب، ١/ ٢٠٥.
- ^{٤٧} سر صناعة الإعراب، ١/ ١١٩.
- ^{٤٨} تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣٠١، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٤/ ١٠٢.
- ^{٤٩} ينظر: شرح شواهد شرح الرضي على الشافية، ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.
- ^{٥٠} الكتاب لسبويه، ٤/ ٤٣٣.
- ^{٥١} ينظر: الكتاب لسبويه، ٤/ ٤٣٥.
- ^{٥٢} ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، ١/ ٢٩٢، ولسان العرب، ٨/ ٢١٩.
- ^{٥٣} المحتسب لابن جنى، ١/ ١٠٥-١٠٦.
- ^{٥٤} الكتاب لسبويه، ٤/ ٢٣٩.
- ^{٥٥} الكناش في فني النحو والصرف، ٢/ ٣٣٦.
- ^{٥٦} ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، ٢/ ٣٢٤.
- ^{٥٧} سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣٠.
- ^{٥٨} ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٥/ ٥٥٤، و إيجاز التعريف في علم التصريف، ص ١٨٣.
- ^{٥٩} الأصول في النحو، ٣/ ٤٢٨.
- ^{٦٠} المقتضب، ١/ ٢١١.
- ^{٦١} الموضح في التجويد، لعبد الوهاب القرطبي (ت: ٤٦١هـ)، تقديم وتحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار- عمان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص ١٧٧.
- ^{٦٢} سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣٠.
- ^{٦٣} ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٥/ ٥٥٤.
- ^{٦٤} شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، ٤/ ٤٨٠.
- ^{٦٥} الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/ ٧٧.
- ^{٦٦} التعليقة على كتاب سبويه، ٤/ ١٢١-١٢٢.
- ^{٦٧} ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، محمد سالم محيسن، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣، دار الجيل، بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١/ ١٠٦.
- ^{٦٨} ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٣٠٥)، والإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جنى، ص ٢٤.
- ^{٦٩} اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٣٠٧.
- ^{٧٠} ينظر: إعراب القرآن للباقولي - منسوب خطأ للزجاج، ١/ ٢٤٥.
- ^{٧١} شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي ٤/ ١٥٩.
- ^{٧٢} ينظر: شرح كتاب سبويه، ٥/ ٣٣٠، والخصائص، ١/ ٣٠٦.
- ^{٧٣} التعليقة على كتاب سبويه، ٥/ ١١٦.

- ^{٧٤} ينظر: التعليقة على كتاب سيويه، ٥ / ١١٦، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ١ / ٢٨٩.
- ^{٧٥} ينظر: الخصائص، ١ / ٣٠٦.
- ^{٧٦} ينظر: شرح كتاب سيويه، ٥ / ٤١١.
- ^{٧٧} المسائل الحلييات، ص ٥٥.
- ^{٧٨} شرح كتاب سيويه، ٥ / ٣٣٠.
- ^{٧٩} المسائل الحلييات، ص ٥٦، وينظر: الخصائص، ٣ / ٩٤.
- ^{٨٠} الكتاب لسيويه، ٤ / ٤٣٣.
- ^{٨١} همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٣ / ٤٨٧.
- ^{٨٢} ينظر: الكتاب لسيويه ٤ / ٤٣٤-٤٣٦.
- ^{٨٣} الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٤٣٧هـ) تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص ١٨٥.
- ^{٨٤} النشر في القراءات العشر، ١ / ٢١٩.
- ^{٨٥} ينظر: سر صناعة الإعراب، ١ / ٤٧.
- ^{٨٦} الكتاب لسيويه، ٤ / ٤٣٢.
- ^{٨٧} ينظر: العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسطة المصري (ت: ١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة - الإسكندرية، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ٥٤.
- ^{٨٨} ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر - ص ٥١-٥٣. أبحاث في علم التجويد، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ص ١٥٩. والمدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان، ط١، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م، ٢٧٥-٢٧٦.
- ^{٨٩} المنح الفكرية شرح الجزرية (ن مكتب الرحاب) (ص: ٨١)
- ^{٩٠} الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية، ١ / ٦٥.
- ^{٩١} شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي، ١ / ٥٥٠-٥٥١.
- ^{٩٢} شرح المفصل لابن يعيش، ٥ / ٢٢٩.
- ^{٩٣} الكتاب لسيويه، ٤ / ١٨٤-١٨٥.
- ^{٩٤} شرح المفصل لابن يعيش، ٥ / ٢٢٩.
- ^{٩٥} ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي، ١ / ٥٥٠-٥٥١.
- ^{٩٦} الكناش في فني النحو والصرف، ٢ / ١٦٤، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي، ٢ / ٣٠٢.
- ^{٩٧} ينظر: شرح أبيات سيويه، ٢ / ٢٩٧.
- ^{٩٨} ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ص ٣٥٦.
- ^{٩٩} ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٤ / ٩.
- ^{١٠٠} شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٤ / ٩.
- ^{١٠١} شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية، ٨ / ٤٥-٤٦.
- ^{١٠٢} ينظر: جامع البيان في القراءات السبع، ٢ / ٨٣٤.

١٠٣ الكتاب لسبيويه، ٤/ ١٦٨.

١٠٤ النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، ٢/ ١٢٥.

المصادر

١. الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، الرسالة: ١٨٦... ١٤٢٢-١٤٢٣ هـ- ٢٠٠١-٢٠٠٢ م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م، ج ١/ ٢.
٣. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر- ص ٥١-٥٣. أبحاث في علم التجويد، د. غانم بن قدوري الحمد، دار عمار - عمان، ط ١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م، ص ١٥٩. والمدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان، ط ١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م، ٢٧٥-٢٧٦.
٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ج ٣.
٥. إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت: نحو ٥٤٣ هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، ط ٤، - ١٤٢٠ هـ.
٦. إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠٢ م.
٧. التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، المحقق: الدكتور غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار - بغداد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط ١، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٨ م.
٨. تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي دمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٨٨٥ هـ)، تقريباً: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، تحقيق: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط ١، ١٤٣٤ هـ- ٢٠١٣ م.
٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧ م.
١٠. التعليقة على كتاب سبيويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ط ١، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م، ج ٤/ ٥.
١١. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م، ج ١٤/ ١٥.
١٢. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، جامعة الشارقة - الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، ط ١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م، ج ٢.
١٣. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ج ١، ج ٣.

١٤. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٥. ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي اليربوعي (١١٠. ٢٨ هـ)، لبنان-بيروت، دار بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٦. ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، لبنان-بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٧. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ) تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٨. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، المعروف كوالده بعقيلة (ت ١١٥٠ هـ)، المحقق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصالح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم)، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط١، ١٤٢٧ هـ، ج٤.
١٩. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج١/ج٢. سنة النشر: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
٢٠. الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، المحقق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ج١.
٢١. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ج٢.
٢٢. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ج٤.
٢٣. شرح التصريف للثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعبي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٤. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البناء، د. عياد بن عيد الثبتي، د. محمد إبراهيم البناء/د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، د. محمد إبراهيم البناء/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، د. محمد إبراهيم البناء، د. محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ج٧.
٢٥. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م، ج٥.
٢٦. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي المالكي (ت ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندواي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٥.
٢٧. شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الأسترابادي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، ركن الدين (ت ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م، ج١.
٢٨. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريهما، وشرح مهمهما،

- الأستاذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ج ٢/٣ ج ٤.
٢٩. شرح شواهد شرح الرضي على الشافية، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، (٤/٤٣٤-٤٣٥).
٣٠. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م، ج ١/٥.
٣١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٣٢. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٣. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي (ت ٤٦٥ هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٣٤. كتاب القلب والإبدال، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ).
٣٥. الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج ٤.
٣٦. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م، ج ٢.
٣٧. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، المحقق: د. عبد الإله النهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ج ٢.
٣٨. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت، ط ١ - ١٤١٤ هـ.
٣٩. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨ هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٠. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤١. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، محمد سالم محيسن، ط ٣، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣، دار الجيل، بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ج ١.
٤٢. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٤٣. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، ج ١.
٤٤. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦.

٤٥. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لنحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم- القاهرة ط١، ١٩٥٤م، ٢.
٤٦. الموضح في التجويد، لعبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ)، تقديم وتحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار- عمان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٤٧. الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن أبي مريم (ت: بعد ٥٦٥ هـ)، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٤٨. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، (٢/ ١٢٥).
٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، ج ٣.
٥٠. الوجيز في علم التجويد، محمود بن سيويه البدوي (ت: ١٤١٥هـ)، مركز الإسكندرية للكتاب، ط١، ٢٠٠٦م.
٥١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
٥٢. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٣. المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٥٤. شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلالكوتي والفتاري، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، حاشية الفتاري، حسن جلبي بن محمد شاه الفتاري الحنفي (٨٧٩ هـ)، حاشية البسيالكوتي، عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيلالكوتي البنجابي (١٠٦٧ هـ)، ط١، مطبعة السعادة بجوار، مصر.
٥٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط١ - ١٤١٤هـ.
٥٦. اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف- مصر، سنة الطبع ١٩٦٦م.
٥٧. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد عبد الباسط، دار السلام، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠١٨م.
٥٨. من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط١، ١٩٧٨م.